البحوث والدراسات

الوساطات المصرية ودورها في وقف العدوان الاسرائيلي علي غزة

د. طارق فهمي
أستاذ العلوم السياسية
رئيس وحدة الدراسات الفلسطينية والاسرائيلية
المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط

تقديم :

مرت الوساطة المصرية في قطاع غزة بالكثير من الخطوات والمسارات المرحلية والتي نجح فيها المفاوض المصري عبر فريق عمل متخصص في المخابرات العامة في اتمامها من خلال اتصالات مكثفة ودائمة حيث كان الدور المصري حاضرا بقوة سعيا للتهدئة، حتى تمكنت القاهرة من إنجازها وقد شملت الجهود المصرية في المراحل المتتالية أكثر من محور، أولها اتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار ثم تثبيته، والوصول إلى تفاهمات لإبقاء الأوضاع هادئة لأطول فترة ممكنة، بما يُسهم في فعالية التحركات التي ستقوم بها الدولة المصرية في الفترة المقبلة، بداية من المشاركة في إعادة إعمار غزة، وصولاً إلى حشد دولي باتجاه حل الدولتين. وتبنى الرئيس عبدالفتاح السيسي طرح الأزمة في بعض الفعاليات الدولية ومنها قمة باريس التي جمعته بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والملك عبدالله الثاني، وأطلق من هناك مبادرة لتخصيص نصف مليار دولار لإعمار غزة ووجه بفتح المستشفيات المصرية ومعبر رفح لنقل المصابين الفلسطينيين للعلاج داخل مصر.

تاريخ المواجهات

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، شنت إسرائيل حربًا على قطاع غزة أطلقت عليها اسم «عملية الرصاص المصبوب»، وردت عليها المقاومة الفلسطينية في القطاع بعملية سمتها «معركة الفرقان»، وهي معركة أسفرت عن استشهاد أكثر من ١٤٣٠ فلسطينيًا منهم أكثر من ٤٠٠ طفل و٢٤٠ امرأة و١٣٤ شرطيا، إضافة إلى أكثر من ٥٤٠٠ جريح. ودمرت أكثر من ١٠ آلاف منزل دمارا كليا أو جزئيا.

وكان الهدف الذي وضعته اسرائيل لهذه الحرب هو «إنهاء حكم حركة حماس في القطاع»، والقضاء على المقاومة الوطنية الفلسطينية ومنعها من قصف إسرائيل بالصواريخ، لكن أهم الأهداف هو الوصول إلى المكان الذي تخبئ فيه المقاومة الأسير جلعاد شاليط. واستمر العدوان الإسرائيلي ٢٣ يوما، حيث توقف في ١٨ يناير ٢٠٠٩، واستخدم فيه الاحتلال أسلحة محرمة دولية مثل الفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب، وأطلق أكثر من ألف طن من المتفجرات.

وقد أطلقت إسرائيل على تلك الحرب «عامود السحاب»، وردت عليها المقاومة الفلسطينية بمعركة «حجارة السجيل»، وقد بدأت في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢، واستمرت ٨ أيام، وأسفرت عن استشهاد نحو ١٨٠ فلسطينيا، بينهم ٤٢ طفلا و١١ امرأة، وجرح نحو ١٣٠٠ آخرين، في حين قتل ٢٠ إسرائيليًا وأصيب ٦٢٥ آخرون.

كان الهدف منها تدمير المواقع التي تخزن فيها حركات المقاومة صواريخها، وانطلقت باغتيال إسرائيل أحمد الجعبري، قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.

وقد أطلقت إسرائيل في ٧ من يوليو ٢٠١٤ عملية «الجرف الصامد»، وردت عليها المقاومة بمعركة «العصف المأكول»، واستمرت المواجهة ٥١ يوما، شن

خلالها جيش الاحتلال أكثر من ٦٠ ألف غارة على القطاع.اندلعت الحرب بعد أن اغتالت إسرائيل ٦ من أعضاء حركة حماس زعمت أنهم وراء اختطاف وقتل ٣ مستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما نفته حماس.

صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو أن هدف العملية الإسرائيلية هو تدمير شبكة الأنفاق التي بنتها المقاومة تحت الأرض في غزة، وامتد بعضها تحت الغلاف الحدودي.

أسفرت هذه الحرب عن ٢٣٢٢ شهيدا و ١١ ألف جريح، وارتكبت إسرائيل مجازر بحق ١٤٤ عائلة، استشهد من كل واحدة منها ٣ أفراد على الأقل، في حين قتل ٦٨ جنديا إسرائيليا، و ٤ مدنيين، إضافة إلى عامل أجنبي واحد، وأصيب ٢٥٢٢ إسرائيليا بجروح، بينهم ٧٤٠ عسكريا.

وفي صباح ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٩، استيقظ أهالي غزة على دوي انفجار بصاروخ انطلق من طائرة إسرائيلية مسيرة، استهدف قائد المنطقة الشمالية في سرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي في غزة بهاء أبو العطا في شقته السكنية في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وأدى إلى استشهاده هو وزوجته. ردت حركة الجهاد الإسلامي على هذا الاغتيال في عملية استمرت بضعة أيام أطلقت عليها «معركة صيحة الفجر»، أطلقت خلالها مئات الصواريخ على مواقع وبلدات إسرائيلية.

وفي حين تكتمت إسرائيل على خسائرها البشرية والمادية جراء صواريخ المقاومة، فإن غاراتها الجوية أسفرت عن استشهاد ٣٤ فلسطينيا، وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين، بينهم نشطاء في سرايا القدس، وأعداد كبيرة من المدنيين. وقد اندلعت معركة «سيف القدس» التي سمتها إسرائيل «حارس الأسوار» ٢٠٢١ ، بعد استيلاء مستوطنين على بيوت مقدسيين في حي الشيخ جراح، وكذا بسبب اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى.

أطلقت المقاومة الفلسطينية أكثر من ٤ آلاف صاروخ على بلدات ومدن في إسرائيل، بعضها تجاوز مداه ٢٥٠ ك.م وبعضها استهدف مطار رامون، وأسفرت عن مقتل ١٢ إسرائيليًا وإصابة نحو ٣٣٠ آخرين. وقد أسفرت هذه الحرب عن نحو ٢٥٠ شهيدا فلسطينيا وأكثر من ٥ آلاف جريح، كما قصفت إسرائيل عدة أبراج سكنية، وأعلنت تدمير نحو ١٠٠ ك.م من الأنفاق في غزة.

مواجهات ٢٠١٤

بدأ العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة فجر يوم ٨ يوليو ٢٠١٤، باستهداف منزل المواطن الفلسطيني محمد العبادلة في بلدة القرارة جنوبي قطاع غزة. أعلن الاحتلال على إثره انطلاق حملة عسكرية باسم «الجرف الصامد». وردّت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة المقامة الإسلامية حماس بإطلاقها اسم «العصف المأكول» على تصديها للهجوم، بينما اختارت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامياسم «البنيان المرصوص» لعملياتها.

وجاء العدوان في الظاهر وكأنه رد فعل على قصف متبادل مع المقاومة الفلسطينية في غزة إثر تفجر الأوضاع في الضفة بعد خطف مستوطنين الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير في القدس المحتلة يوم ٢ يوليو ٢٠١٤ وتعذيبه.

لكن إعادة اعتقال قوات الاحتلال لعشرات من محرري صفقة «شاليط»، ونواب في المجلس التشريعي الفلسطيني من حركة حماس، كشف أن قرار إسرائيل العدوان على قطاع غزة للمرة الثالثة يهدف إلى تدمير قدرات فصائل المقاومة الفلسطينية وبنية القطاع التحتية ومنازل المواطنين وممتلكاتهم لتحريضهم ضد تلك فصائل، خاصة بعد اندلاع احتجاجات في القدس والأراضي المحتلة وأراضي عام ١٩٤٨، بعد دهس مواطن إسرائيلي عاملين فلسطينيين قرب حيفا داخل الخط الأخضر.

في اليوم الأول من الحرب استدعى الجيش الإسرائيلي أربعين ألفا من قوات

الاحتياط، وارتكب مجزرة في مدينة خان يونس بالقطاع راح ضحيتها ١١ شهيدا و٢٨ جريحا فلسطينيا، ثم توالت المجازر، وقصفت المباني والمساجد والبنية التحتية في غارات جوية مكثفة.

وأبدت الفصائل الفلسطينية مقاومة على مدى أيام العدوان الإسرائيلي، وردت بقصف مستوطنات إسرائيلية متاخمة للقطاع، قبل أن يتوسع قصفها ليطال عشرات المدن الرئيسية والقرى والمستوطنات داخل الخط الأخضر، مثل القدس وتل أبيب ومطار بن غوريون واللد والرملة وهرتزليا وريشون ليتسيون وأسدود وحيفا، وصولا إلى مناطق البحر الميت وحتى بئر السبع.

وأدت المواجهات بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل لمقتل ١٧٤٢ فلسطينيا ٨١٪ منهم من المدنيين، بينهم ٥٣٠ طفلا و٣٠٢ امرأة و٦٤ لم يتم التعرف على جثثهم لما أصابها من حرق وتشويه، ومقتل ٣٤٠ مقاوما فلسطينيا، وجرح ٨٧١٠ من مواطني القطاع.كما قتل ١١ من العاملين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) و٢٣ من الطواقم الطبية العاملة في الإسعاف و١٦ صحفيا. ودمر القصف الإسرائيلي للقطاع ٦٢ مسجدا بالكامل و١٠٩ مساجد جزئيا، وكنيسة واحدة جزئيا، و١٠ مقابر إسلامية ومقبرة مسيحية واحدة، كما فقد نحو مائة ألف فلسطيني منازلهم وعددها ١٣٢١٧ منزلا، وأصبحوا بلا مأوى. في المقابل، قال المرصد الأورومتوسطى لحقوق الإنسان إن أكثر من ٢١٤٧ فلسطينيا لقوا حتفهم خلال العدوان.

على صعيد خسائر إسرائيل، قُتل ٦٤ جنديا وستة مدنيين بينهم امرأة. ومن بين الجنود القتلى من يحملون أيضا جنسيات أخرى كالأميركية والبلجيكية والفرنسية وغيرها. أما الجرحى فقد بلغ عددهم ٧٢٠ جريحا. فضلا عن الخسائر الاقتصادية الفادحة التي وصلت إلى ٥٦٠ مليون دولار في قطاع السياحة، و٣٧٠ مليون دولار وغيرها.

وقد توقف العدوان بموجب المبادرة المصرية، وقد وضعت القاهرة على حماس التي أصرت على فتح معبر رفح ورفع الحصار عن غزة شروطا من بينها تولي أمن السلطة الفلسطينية في رام الله شؤون معبر رفح عند فتحه، وألا يكون مفتوحا طوال الوقت. وجاء وقف العدوان في ١٢ أكتوبر ٢٠١٤ بعد مفاوضات مع المقاومة، وإدانة دول عديدة ومنظمات إنسانية وحقوقية للعدوان، فيما أعلنت بعض الدول كألمانيا تأييدها لإسرائيل بحجة «الدفاع عن النفس» وأدانت الرد الصاروخي الفلسطيني.وبعد وقف العدوان الإسرائيلي، عقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة في القاهرة برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي ومشاركة خمسين منظمة وحكومة، حيث تعهدت الدول المشاركة بتقديم ٥,٤ مليارات دولار للفلسطينيين، نصفها لإعادة إعمار القطاع الذي لحق به دمار واسع. وبعد جهود مضنية وجولات عديدة قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتدخل أمريكي وسعودي وقطري فاعل، صدر بيان عن وزارة الخارجية المصرية تقول فيه:

"حفاظاً على أرواح الأبرياء وحقناً للدماء واستناداً إلى المبادرة المصرية ٢٠١٤ وتفاهمات القاهرة ٢٠١٢ دعت مصر الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى وقف إطلاق النار الشامل والمتبادل بالتزامن مع فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل بما يُحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار والصيد البحري انطلاقاً من ٦ أميال بحرية، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن الموضوعات الأخرى خلال شهر من بدء تثبيت وقف إطلاق النار."

وأضاف البيان: "وفي ضوء قبول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بما ورد بالدعوة المصرية، فقد تحددت ساعة السابعة (بتوقيت القاهرة يوم ٢٠١٤/٨/٢٦) لبدء سريان وقف إطلاق النار.

وتابع البيان إن: مصر تؤكد مُجدداً التزامها الثابت بدورها الذي تمليه حقائق

التاريخ والجغرافيا وبمسؤولياتها الوطنية والعربية والإقليمية، وبما ينبثق عن ذلك من العمل على تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني ودعم قيادته، والحرص على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لتحقيق السلام والأمن في المنطقة وبما يُسهم في ازدهار ورخاء كافة دولها وشعوبها. وتُثمن مصر الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي تضطلع به في هذا السياق.

تضمنت اتفاقية وقف إطلاق النار:

وقف إطلاق النار شامل ومتبادل، ووقف الاغتيالات والاستهدافات.

فتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل، بما يُحقق سرعة إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية ومستلزمات إعادة الإعمار.

حرية الصيد حتى ٦ أميال بحرية على أن تصل إلى ١٢ في المرحلة الثانية.

فتح معبر رفح بوجود قوات الرئاسة الفلسطينية على المعبر طول الحدود.

رفع الحظر عن تحويل الأموال لموظفي حركة حماس في القطاع.

إلغاء المنطقة العازلة الممتدة لـ٣٠٠ متر وقصرها على ١٠٠ متر فقط.

العودة للمفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بعد شهر من بدء تثبيت وقف إطلاق النار من أجل إعادة بناء المطار الذي هدمته إسرائيل عام ٢٠٠١ في رفح، وإقامة ميناء بحري. والبحث في الطلب الإسرائيلي باستعادة جثث جنودها لدى حماس، ونزع أسلحة الفصائل الفلسطينية

وأعقب ذلك اعلان الرئيس الفلسطيني موافقة القيادة الفلسطينية على دعوة مصر لوقف إطلاق نار شامل ودائم، وبعد ذلك العمل على تلبية متطلبات واحتياجات سكان قطاع غزة. وشكر الرئيس مصر والرئيس السيسي على جهوده المتواصلة لوقف العدوان على قطاع غزة. وناشد المجتمع الدولي

والأمم المتحدة بسرعة إرسال هذه المواد بأسرع وقت، وطالب بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الـ٦٧ وعاصمتها القدس.

وفي قطاع غزة صدر بيان عن حركة حماس بعنوان "العزَّة والانتصار" تقول فيه: انتصرت المقاومة الفلسطينية عسكرياً قبل أن تنتهي الحرب، يوم أن ظلّت واقفة أمام ترسانة الإرهاب الاسرائيلي . وصمدت المقاومة سياسياً وهي تدافع عن مبادئها وتحمي ثوابت شعبها، وتحقّق مطالبه وعلى رأسها إنهاء الحصار". وأثبتت معركة العصف المأكول أنَّ المقاومة هي خيارُ شعبنا الفلسطيني في الداخل والشتات. وإثر هذا البيان انتشرت المسيرات والمظاهرات لأنصار الحركة في قطاع غزة ومدن الضفة الغربية احتفالا بالنصر.

من جهته، خرج رئيس وزراء إسرائيل نتياهو ليعلن أن الجيش الإسرائيلي حقق إنجازين سياسيين وعسكريين كبيرين، حيث لم يتم الاستجابة لأي من شروط حماس في المفاوضات مثل الميناء والمطار والإفراج عن الأسرى والسماح لقطر بالتدخل. وأضاف أن هدف الهجوم على غزة تحقق بعد أن ضُربت حماس ومنظمات "الإرهاب" بشدة. وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار، قال نتنياهو: إن من المبكر الحديث عنه لفترة طويلة، لكن الضرب الذي تعرضت له حماس يزيد من فرص التهدئة لفترة طويلة الأمد.

ولأن السياسات الإسرائيلية المتبعة بحق قطاع غزة هي عدوان عسكري على قطاع غزة مرة كل عدة سنوات، على الفلسطينيين وضع برامج وسياسات نضالية وسياسية وحدوية تأخذ بعين الاعتبار تقليل خسائر الشعب الفلسطيني قدر الإمكان استعدادا للمواجهة المقبلة، بما في ذلك استغلال مبادرات وقف إطلاق النار، مثل المبادرة المصرية التي رفضت في بداية العدوان، وتمت الموافقة عليها في نهاية العدوان بعد أن تكبد الشعب الفلسطيني خسائر فادحة في الأنفس والممتلكات.

وقد غير العدوان الإسرائيلي في هذه المواجهة قواعد الاشتباك مع قطاع غزة، حيث لم يعد الهجوم على القطاع وقتل عدة آلاف من الفلسطينيين، ومن ثم التوصل إلى هدنة لحين العدوان القادم. ويعود الفضل في ذلك إلى تطوير وتغيير المقاومة الفلسطينية قواعد الاشتباك التي فرضتها إسرائيل، وإحلال قواعد اشتباك فلسطينية ستُؤخذ إسرائيليا بعين الاعتبار في العدوان القادم الذي سيكون أشد وأعنف. ومن أهم هذه القواعد: تشويش حياة الإسرائيليين وإرباكها نتيجة قصف مختلف المدن الإسرائيلية، والمقاومة الميدانية المتمثلة بالأنفاق والكمائن.

ومن الواضح أن العدوان أبقى على حالة الانقسام بين الفلسطينيين، والوحدة الحالية في المواقف هي وحدة مؤقتة سرعان ما تزول خاصة أن طموح حماس يسير باتجاه مشروع استقلال لقطاع غزة، وهذا كان مغزى الطلب القطري والتركي. وفتح قطاع غزة براً وجواً وبحراً من دون وحدة وطنية حقيقية سيدفع إلى الاتجاه المذكور. ما سيخرج قطاع غزة من ساحة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وهو ما تريده إسرائيل حاليا ومستقبلا، ما يعرض القضية الفلسطينية لخطر التصفية. وعليه، على السلطة الوطنية الفلسطينية الإصرار على أن تكون جزءاً أساسياً من الحل وليس مجرد شاهد، والإصرار على أن وحدة الموقف الفلسطيني هي التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه.

وقد كان الدمار الهائل الذي أوقعته إسرائيل بحق قطاع غزة، رسالة لكل التنظيمات العربية والإسلامية المحيطة بإسرائيل، خاصة حزب الله عن الثمن الباهظ الذي ستدفعه في حالة مهاجمة إسرائيل. وأثبتت الحرب في غزة فشل وضعف وعجز النظام العربي الرسمي وقوى الاعتدال وما يسمى بتيار الممانعة أو المقاومة من القيام بأعمال من شأنها التخفيف من القتل والدمار الذي يتعرض له الفلسطينيون في قطاع غزة.

دفع هذا العدوان إسرائيل إلى مزيد من العزلة الدولية، خاصة في الدول التي تعتبر حليفة لها في أوروبا والولايات المتحدة، التي انتشرت فيها مظاهرات دعم وتأييد للفلسطينيين. واستمرار الصراع وعدم إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية يسهمان في المزيد من حملات عدم شرعية وجود إسرائيل كدولة غاشمة ومعتدية.

وأثبتت هذه الحرب أن القانون والشرعية الدولية هي قوانين تطبق على الأطراف والشعوب الضعيفة فقط. كما تبين لكل المعنيين في الصراع أن الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة لا ترغب بممارسة الضغوط من أجل إيجاد حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية، مفضلة عليه دعم وإمداد إسرائيل بالسلاح لتمعن في قتل الفلسطينيين والعرب.

وقد استضافت مصر بمشاركة النرويج وفلسطين ، مؤتمرًا دولياً حول فلسطين تحت عنوان: مؤتمر القاهرة الدولي حول فلسطين « إعادة إعمار غزة »، في ١٢ أكتوبر ٢٠١٤.

أهداف المؤتمر:

١- يهدف المؤتمر إلى تعزيز أسس وقف إطلاق النار وتحسين آفاق الحل السياسي للصراع عن طريق:

٢- تعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية على تحمل مسؤوليتها بشأن إعادة تأهيل قطاع غزة.

٣- تعزيز آلية الأمم المتحدة القائمة لاستيراد وتصدير البضائع والمواد من قطاع غزة وإليه.

٤- توفير الدعم المالي الخاص بإعادة إعمار القطاع.

وقد أكد الرئيس السيسي، تضامن مصر مع الشعب الفلسطيني في تحقيق

سبل الدعم لقيادته الشرعية وحكومته الوطنية، لإعادة إعمار قطاع غزة الذي سيظل جزءا من دولة فلسطين التي تتطلع إلى استقلالها، ويتمتع شعبها بكامل حقوقها المشروعة على أراضيها.

وأشار إلى أن المؤتمر يمثل خطوة هامة، استكمالا للجهود المصرية منذ اندلاع الأزمة الأخيرة في غزة، والتي جاءت لحقن الدماء والحفاظ على أرواح الفلسطينيين، وصيانة مقدراتهم، واستمرار هذه الجهود لضمان تثبيت وقف إطلاق النار، وهو ما تحقق من خلال دعوتها الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وأوضح أن مصر عملت على رأب الصدع الفلسطيني من خلال رعايتها لاتفاق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام؛ الأمر الذي عزز عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وممارسة حكومة التوافق الوطنية لمسؤولياتها نحو تأكيد وحدة الأرض الفلسطينية تحت راية واحدة وعنوان وحيد للشرعية.

ولفت السيسي إلى أن مصر عملت على تلبية الاحتياجات الإنسانية للقطاع من خلال توفير المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية؛ بالإضافة إلى توفير العلاج للجرحى في المستشفيات المصرية؛ معربًا عن التزام مصر بوفائها للشعب الفلسطيني الذي ما زالت قضيته العادلة قضية العرب الأساسية.

وبيّن أن انعقاد المؤتمر لا يتعلق بالتعاطف والمؤازرة والاستعداد لبذل الدعم والمساندة فحسب؛ إنما أيضًا يركز على ضرورة وضع حد لاستمرار الوضع القائم واستحالة العودة إليه، أو محاولة تحقيق استقرار مؤقت؛ بل إن الطريق الوحيد لاستدامة السلم والأمن لكل شعوب المنطقة، هو التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة، استكمالًا لمسيرة السلام التي بدأتها مصر؛ حتى يتسنى للشعب الفلسطيني التفرغ للبناء دون أن يخشى تدمير ما تم بناؤه.

وأعرب السيسي عن تقدير مصر لجهود الولايات المتحدة، موضحًا أن مصر حذرت من عواقب تزايد التوتر والتصعيد غير المبرر قبل اندلاع القتال في غزة،

والذي مثل إنذارًا لكل الأطراف من عواقب الانزلاق في دائرة العنف والتدمير.

ودعا الإسرائيليين إلى ضرورة إنهاء الصراع والوفاء بالحقوق وإقامة العدل؛ من أجل أن يعم الأمان في المنطقة، والانطلاق لتحقيق السلام الذي يضمن الاستقرار والازدهار، ويجعل حلم العيش المشترك حقيقة لا خيالًا.

وبعد نجاح الجهود المصرية فى وقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى بتوجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسى، وعودة الحياة إلى طبيعتها من جديد إلى قطاع غزة، ظهر جلياً أن مصر لديها خطة عمل من ٥ محاور لتوفير الحماية للفلسطينيين من آلة البطش الإسرائيلية، وهى خطة لها ملامح عملية وواقعية تجاه الشعب الفلسطينى، خصوصاً سكان قطاع غزة.

وشهد يوم ١٨ مايو من العام الماضى إطلاق الرئيس عبدالفتاح السيسى مبادرة مهمة لإعادة إعمار قطاع غزة من خلال تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار القطاع، بمشاركة شركات مصرية، ليتنفس قطاع غزة الصعداء بعد العدوان الإسرائيلى الغاشم الذى خلف دماراً كبيراً.

إعلان الرئيس السيسى عن المبادرة المصرية خلال مشاركة الرئيس فى قمة ثلاثية بقصر الإليزيه حول تطورات الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية مع كل من الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون، والعاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى.

وكانت كلمة الرئيس السيسى فى هذه القمة تأكيداً لدستور القاهرة فى التعامل مع القضية الفلسطينية الذى أعاد كتابته الرئيس عبدالفتاح السيسى، حيث أكد أنه لا سبيل لإنهاء الدائرة المفرغة من العنف المزمن واشتعال الموقف بالأراضى الفلسطينية إلا بإيجاد حل جذرى عادل وشامل للقضية الفلسطينية يُفضى إلى إقامة دولة فلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية يعيش ويتمتع بداخلها الشعب الفلسطينى بكامل حقوقه المشروعة كسائر شعوب العالم.

وأكد الرئيس السيسى خطورة تداعيات محاولات تغيير الوضع الديموغرافى

لمدينة القدس، وضرورة الوقف الفورى لهذه المحاولات، وتتضمن محاور رؤية الرئيس السيسى تجاه القضية الفلسطينية أن تواصل مصر بذل قصارى جهدها من أجل وقف التصعيد المتبادل، من خلال تكثيف الاتصالات مع جميع الأطراف الدولية المعنية، ودعم مصر جميع الجهود الدولية الرامية لإنهاء حالة التوتر الحالية واستعادة الاستقرار والحد من نزيف الدماء والخسائر البشرية والمادية، والمحور الرابع هو دعوة الرئيس السيسى إلى تكثيف جهود المجتمع الدولى بكامله لحث إسرائيل على التوقف عن التصعيد مع الفصائل الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، لإتاحة الفرصة أمام استعادة الهدوء، وبدء الجهود الدولية فى تقديم أوجه الدعم المختلفة والمساعدات للفلسطينيين، والخامس هو توحيد البيت الفلسطينى الداخلى، وهو يأتى على رأس أولويات الرئيس السيسى.

وجاء التصعيد الأخير ليكشف مدى سرعة التعامل المصرى، حيث أكد الرئيس عبدالفتاح السيسى، حرص مصر على مواصلة دورها الإيجابى بشأن ما يحدث فى قطاع غزة من خلال اتصالاتها مع الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، مشيراً إلى أن مصر تعمل مع شركائها من أجل استعادة السلام والاستقرار بقطاع غزة، وذلك خلال لقائه مع طلبة الكلية الحربية وأعضاء هيئة التدريس ضمن جولته التفقدية بالكلية الحربية، مؤكداً أن القيادة المصرية أجرت اتصالات على مدار الساعة، لمنع خروج الأوضاع عن السيطرة فى قطاع غزة.

وأطلق الرئيس السيسى مبادرة الـ ٥٠٠ مليون دولار، ولم يكن الأمر كلمات من باب الاستعراض، لأنه فى الرابع من يونيو العام الماضى كانت المعدات والأطقم الهندسية تعبر إلى غزة لتبدأ المرحلة الأولى من إعادة الإعمار من خلال إزالة الأنقاض التى خلّفها القصف الإسرائيلى وسط استقبال فلسطينى مرحب للدور المصرى، الذى كل ما يعنيه رفع المعاناة عن الشعب الفلسطينى.

وفى ديسمبر ٢٠٢١، جاءت المرحلة الثانية من إعادة الإعمار وأتت مبادرة

السيسى لتستكمل مساراً تقوده مصر عقب العدوان الإسرائيلى على غزة ٢٠١٤، عندما استضافت القاهرة مؤتمر إعادة إعمار غزة، الذى تعهدت الدول المشاركة فيه بتقديم ٥,٤ مليار دولار للفلسطينيين، نصفها لإعادة إعمار القطاع الذى لحق به دمار بالغ جراء الحرب الإسرائيلية الأخيرة.

وبهذا المعنى، ستكون مصر، بحُكم الالتزامات التي تُلقيها عليها المبادرة التي تَقَدَّمت بها عام ٢٠١٤، مُلزمة بمراقبة الطرف الآخر من الحدود، والمعابِر، والأنفاق تحت الأرض، لمنع استخدامها في ما يُعتَبَر خرقًا لمشروع مبادرة ٢٠١٤، الذي يقوم على وقف كل ما يُشكِّل مساسًا بالأمن الإسرائيلي.

مواجهات ٢٠٢١

لعبت الوساطة المصرية دوراً محورياً في نجاح التوصل لوقف إطلاق النار في إسرائيل وغزة، حيث دفعت مصر بكل قوة بثقلها السياسي من أجل إنجاح وساطتها بين إسرائيل والفلسطينيين، وتكللت هذه الجهود بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ فجر الجمعة.وقف إطلاق النار تم تنفيذه بعد ١١ يوماً من تصعيد عسكري هو الأعنف بين الطرفين منذ ٢٠١٤، حيث أوقع عدداً كبيراً من القتلى، غالبيتهم فلسطينيون، ودمّر البنية التحتية لقطاع غزة والتي ستحتاج لمئات الملايين من الدولارات لإعادة الإعمار.

وفي الدقائق الأولى لبدء سريان الهدنة، عمّت الاحتفالات قطاع غزة حيث أطلقت الأعيرة النارية في الهواء ابتهاجاً، في حين لم تُسمع في الجانب الإسرائيلي أي من صافرات الإنذار التي ظلّت على مدى ١١ يوماً تدوّي لتحذير السكّان من صواريخ قادمة من القطاع باتجاه المدن الإسرائيلية.

وهذا الاتفاق الذي سارع إلى الترحيب به الرئيس الأميركي جو بايدن أتى ثمرة جهود دبلوماسية حثيثة قامت بها مصر على وجه الخصوص.وأمر الرئيس عبدالفتاح السيسي ، بإرسال وفدين أمنيين إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية

للعمل من أجل دعم وقف إطلاق النار. وسيتابعان الوفدان إجراءات تنفيذ الهدنة والاتفاق على الإجراءات اللاحقة التي من شأنها الحفاظ على استقرار الأوضاع بصورة دائمة.وكان السيسي قد أكد ثبات الموقف المصري إزاء ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية الصادرة بذات الشأن.

وأشاد الرئيس جو بايدن بالدور الذي أدّته القاهرة للتوصّل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في القطاع المحاصر. كما أشاد بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية يوم الخميس برعاية القاهرة، معتبراً أنّه يمثّل «فرصة حقيقية لإحراز تقدّم» بعد ١١ يوماً من القصف المتبادل بين الجانبين.وفي المقابل، عبّر الرئيس السيسي في تغريدة على «تويتر»، عن تقديره للرئيس الأميركي بايدن «لدوره في إنجاح المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار وتحقيق التهدئة» في غزة.وجاء في التغريدة: «وقد كانت الرؤى بيننا متوافقة حول ضرورة إدارة الصراع بين كافة الأطراف بالطرق الدبلوماسية، وهو الأمر الذي يؤكد عمق ومتانة العلاقات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة».وبعد ١١ يوما من التصعيد الدامي، صادقت الحكومة الإسرائيلية المصغرة على وقف إطلاق النار بقطاع غزة وذلك بعد تصويت المجلس الوزاري بالإجماع على مقترح وقف إطلاق النار.

وأوضحت الحكومة الإسرائيلية أن وقف إطلاق النار الذي اقترحته مصر سيكون متبادلا وغير مشروط، كما أوضحت أن الهدنة ستدخل حيز التنفيذ عند الثانية فجر الجمعة.أعلن الرئيس السيسي تقديم مصر مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كمبادرة تخصص لصالح عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة نتيجة الأحداث الأخيرة.ما أعلن قيام الشركات المصرية المتخصصة بالاشتراك في تنفيذ عملية إعادة الإعمار.

إن القرارات المصرية بخصوص غزة لها شقّان، أولهما إنساني وثانيهما

استراتيجي مرتبط بالأمن القومي. فالشق الإنساني لا مجال فيه لمزايدات أو بحث عن تفسيرات، فمصر تقوم بالدور الإنساني في كل مرة تتعرض فيها غزة لاعتداءات إسرائيلية، وتقوم بفتح معبر رفح لإدخال المساعدات، ونقل الجرحى والمصابين وعلاجهم في مستشفياتها، وتقدم مواد غذائية وإغاثية وأدوية وخلافه.

أن التدخلات المصرية للقيام بدور الوساطة وبذل الجهود لوقف العدوان ووقف النار يندرج ضمن البعد الإنساني الذي تقوم به مصر أيضا، حرصا على أرواح وحياة سكان غزة، وأنه عند استتباب الوضع الإنساني في غزة، فهذا يؤدي للاستقرار في القطاع، وبدروه يؤدي للاستقرار في مصر، وسيناء.

إن بعض الدول تستغل الظروف في غزة، وتتدخل تحت غطاء العمل الإنساني، لكي تدفع بأموال وأسلحة وذخيرة وإنشاء أنفاق، من أجل إحداث توتر واضطرابات في غزة، وتشويه للقضية الفلسطينية، وزجّها في صراعات،و أن التدخل المصري لإرساء العمل الإنساني ضروري لمنع تدخل دول أخرى تهدف لتحقيق مآرب سياسية، وهز استقرار غزة ومن ثم مصر والمنطقة، وهو ما كان يجري منذ سنوات، وما زالت المنطقة تعاني من تداعياته.

أن الشق الاستراتيجي يتطلب ترسيخ الاستقرار في غزة ومنع اللجوء للأنفاق لتهريب الأسلحة والمتفجرات التي تهدد الأمن القومي المصري والعربي، وتوفير فرص عمل لأبناء القطاع، وتوفير حياة كريمة لهم، ومنع استغلالهم من جانب بعض الدول، واستخدامهم وتجنيدهم في تنظيمات إرهابية، واستخدام القضية الفلسطينية، كأوراق ضغط لتحقيق مصالح هذه الدول، بعيدا عن مصالح الفلسطينيين أنفسهم، موضحا أن قوى إقليمية تستغل القضية الفلسطينية، لتحقيق مطامعها السياسية وخلق مناطق تواجد ونفوذ لها في المنطقة.

أن تدخل مصر إنسانيا في غزة وتوفير احتياجات القطاع وإعادة إعماره

سيقلل من إنشاء أنفاق قد تستخدم في المسّ بأمن مصر، وقد تستخدم في تسلل إرهابيين، وتهريب كل ما هو غير مشروع، ويمكن أن يهدد الأمن القومي.

مواجهات ٢٠٢٢

عملية الفجر الصادق كما سمَّتها إسرائيل أو عملية وحدة الساحات كما أطلقت عليها حركة سرايا القدس، هي حربٌ شنّها الجيش الاسرائيلي عشيّة الخامس من أغسطس ٢٠٢٢ حينما استهدفَ – بحسبِ بيانات قادته – مواقع لحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة ولا سيما ذراعها العسكري سرايا القدس. تسبَّبَ الهجوم في مقتل ٤٨ فلسطينيًا بينهم ١٦ طفلًا و ٤ سيدات، وإصابة ٣٦٠ آخرين بحسبِ بيان وزارة الصحّة في غزّة، كما نجمَ عن العمليّة الإسرائيليّة مقتل القياديانِ في سرايا القدس: تيسير الجعبري قائد المنطقة الشماليّة، وخالد منصور قائد المنطقة الجنوبيّة.

سمَّى الجيش الإسرائيلي العمليّة التي بدأها في غزّة باسمِ «الفجر الصادق» وذكرَ في بيانٍ له أنّ الاسم كان لتأكيد التركيز على حركة الجهاد التي تتخذ اللون الأسود شعارًا. نجحَ الاحتلال خلال هذه العمليّة في اغتيال القائد في سرايا القدس تيسير الجعبري، وقدَّر الناطق باسمِ الجيش أنّه جرى في اليومِ الأول من العمليّة اغتيال ما مجموعهُ ١٥ ناشطًا من الجهاد الإسلامي، بينما تحدثت وزارة الصحّة الفلسطينيّة عن مقتلِ ١٠ بينهم مدنيين منهم طفلة وسيّدة في الثالثة والعشرين من عمرها. أعلنت سرايا القدس في المُقابل إطلاقها «عمليّة وحدة الساحات»، وقد جاء البيان المقتضب في اليوم الثاني لبدء الهجوم الإسرائيلي وفيهِ ذكرت أنَّ عمليّة وحدة الساحات قد بدأت فعليًا مؤكّدةً من جتها على استمرار القتال ردًا على العدوان الصهيوني كما وصفته.

مع تواصلِ تبادل القصف تزايدَ الحديث عن هدنة متوقّعة بين الطرفينِ وورد أنّ التفاهمات تتضمّن مبدئيًا تخفيف إسرائيل الحصار وسماحها بإدخال

شاحنات وقود، فضلًا عن التزامِ الوسيط المصري بمتابعة ملف الأسرى وخاصة الأسيرين السعدي وعواودة. نقلت القناة ١٣ الإسرائيلية عن رئيس الوزراء يائير لابيد قوله إنّ الأهداف تحقَّقت ولا فائدة من استمرار العملية.

نشرت حركة الجهاد الإسلامي بيانًا صحفيًا قالت فيه «نُعلن بدء وقف إطلاق النار اعتبارًا من الساعة ١١:٣٠ مساء اليوم، ونرحب بالجهود المصرية، ونؤكد حقنا في الرد على أي عدوان إسرائيلي»، وأكّدت مصادرُ في الجيش الإسرائيلي صحّة الهدنة ِ بوساطة مصريّة. ونص اتفاق وقف إطلاق النار والذي وردَ فيه دعوة مصر إلى وقف إطلاق النار بشكل شامل ومتبادل ، مع ضرورة عمل القاهرة على التوسّط للإفراج عن الأسير عواودة ونقله للعلاج، وكذا الإفراج عن الأسير بسام السعدي في أقرب وقتٍ ممكن.

وقد أعلنت هيئة البث لإسرائيلية عن تدهور حالة المعتقل الإداري خليل العواودة والذي طالبت حركة الجهاد حين توقيعِ الهدنة بالإفراج عنه. ذكرت مصادر أخرى أنّ العواودة معرض لخطر الإصابة بتلفٍ في المخ. حذَّر نادي الأسير الفلسطيني من جهته من أنَّ المعتقل الإداري خليل عواودة في وضع صحي حرج، ومؤكّدًا أنه أصبحَ عرضةً لخطر الوفاة المفاجئة. نُقلَ خليل من سجن الرملة إلى مستشفى قريب إثر تدهور حالته الصحيّة. على الجانب المُقابل فقد عقدت محكمة عوفر جلستها يوم الحادي عشر من أغسطس لمحاكمة القيادي بسام السعدي الذي طالبت حركة الجهاد بالإفراج عنه ضمنَ شروط الهدنة، وأعلنت في نهايةِ الجلسة تمديد اعتقاله ٦ أيام إضافيّة.

وقد نجحت مصر في ثلاثة أيام متصلة في تحقيق وقف إطلاق النار بين حركة الجهاد الفلسطيني وإسرائيل بعد الهجوم الإسرائيلي على عدة أهداف فلسطينية داخل القطاع، وهو ما كان سيمثل إشكالية حقيقية في حال تمدد العمليات لعدة أيام أخري مقارنة بالمواجهة قبل الأخيرة التي شهدت مواجهة شاملة امتدت لعدة أيام وصلت إلي ١١ يوما. وقد جاء نجاح الجانب المصري

في ظل ظروف صعبة، وتحديات ترتبط بالكثير من التفاعلات، سواء داخل القطاع، أو في إسرائيل، حيث تدير حكومة إسرائيلية مؤقتة انتظارا لإجراء الانتخابات البرلمانية وسط تنازع المهام والصراع بين القوي السياسية والحزبية.

وقد نجح الجانب المصري في تحقيق الاستقرار الأمني لعدة أسباب يمكن الإشارة إليها علي النحو التالي:

أ- خبرة الوفد المصري المتراكمة، التي نجحت في تفكيك عناصر الأزمة الطارئة، والتي نشبت خلال عدة أيام وسبقها اتصالات ولقاءات مكثفة تجاه كل الأطراف المعنية، وقد تم الإعلان عنها لاحقا من قبل الطرف الإسرائيلي، ومن قبل حركة حماس.

ب- تشابك وتفاعل التحرك المصري من خلال توفير مظلة سياسية ضمت اتصالات مع الطرف المعني في إدارة الأمن في قطاع غزة، والمقصود حركة حماس التي أدارت الاتصالات السياسية والأمنية مع الجانب المصري بهدف وقف العدوان الإسرائيلي الذي برز في توجيه ضربات مكثفة علي القطاع.

ج- التحرك المصري المدروس في اتجاه وقف سياسة الاغتيالات والحفاظ علي أرواح القيادات الأمنية من قيادة حركة الجهاد الفلسطيني، خاصة الميدانية، ونقل رسالة إلي الجانب الإسرائيلي بضرورة العمل علي مسار محدد وعدم فتح بنك الأهداف من قبل إسرائيل.

د- إقناع حركة الجهاد الفلسطيني بضرورة وقف إطلاق الصواريخ منعا لتمدد المواجهات الأمنية، وتخوفا من تطوير القوات الإسرائيلية لمسارات حركتها لتشمل أهداف في محددة في القطاع ومناطق التماس المحددة سلفا.

هـ- توسيع دائرة الحوار السياسي والأمني مع الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، ودفعها لتبني استراتيجية محددة تقوم علي فكرة الأمن مقابل الأمن والتهدئة مقابل التهدئة، وهو ما تم من خلال تحرك مصري متعدد الاتجاهات، وأسفر

عن التوصل لحالة التهدئة والعودة للتفاهمات الراهنة والقابلة للتطوير وفقا لتوافر الإرادة السياسية لكل طرف.

و- التخطيط للانتقال من وقف إطلاق النار إلي تثبيت حالة التهدئة والدخول الي مسار جديد يقوم علي توفير الضمانات الكافية للطرفين، ومن خلال مقاربة تقوم علي معادلة محكمة ومنضبطة بالفعل رغم توقع حدوث بعض الخروقات من كل جانب لحين استقرار التهدئة.

واستمر التنسيق مع بعض الأطراف والمبعوث الأممي، إضافة للسلطة الفلسطينية، وهو ما مكن الجانب المصري من الانتقال بالتهدئة الي مرحلة جديدة تقوم علي مسار مكمل، وقد برز ذلك فيما يلي:

أ- العمل علي المسار الثاني/الرئيسي في الضفة الغربية تحسبا لنشوب مواجهة في الضفة قد تلقي بتأثيراتها في استقرار الأوضاع في قطاع غزة، وهو ما تضع فيه مصر الكثير من السيناريوهات المرتبطة بتطوير وتنمية الدور المصري المتعدد المسارات والاتجاهات وفي القطاع إلي الضفة الغربية معا، خاصة في ظل استمرار المواجهات في بعض المناطق.

ب- دعوة مصر للتهدئة الأمنية والسياسية في القدس ونابلس وجنين ورام الله، وهو ما يعطي الدلالات علي عدم تمركز مصر في مساحة محددة والانتقال التدريجي والمباشر إلي بؤر المواجهات مباشرة.

ج- تحسب التحرك المصري واللافت تجاه الجانب الإسرائيلي، مع التحسب لما يجري من مزايدات إسرائيلية يقودها وزير الدفاع جانتس ورئيس الأركان وكلاهما يتبني الخيار العسكري لحسابات سياسية وحزبية محددة.

د- التحرك في اتجاه الإدارة الأمريكية والرباعية الدولية لاستئناف الاتصالات السياسية المعطلة، وقد دعت مصر إلي ضرورة إحياء التفاوض حول مرجعيات أوسلو ومدريد، إضافة لتطبيق نص قراري ٢٤٢ و٣٣٨.

هـ-العمل علي تنفيذ بعض المحفزات المنشودة من قبل الطرفين برغم تصلب كل طرف وتصميمه علي موقفه، ومنها إتمام صفقة الأسري المطروحة منذ سنوات وبذلت فيها القاهرة الكثير من الخطوات الحقيقية، والتي تحتاج إلي إرادة سياسية لتنفيذها واتمامها بدلا من الاستمرار في حلقة فراغ، وإن كانت الأوضاع في إسرائيل والمرتبطة بعدم وجود حكومة مستقرة ومنتخبة قد يعطل إتمام هذا الأمر علي الأقل في المدي المتوسط.

أهم مسارات التحرك المصرى للتعامل مع تطورات الأوضاع فى غزة والضفة:

المسار الأول: استمرار التحرك المصري في التحرك من القطاع إلي الضفة مع استئناف الاتصالات المتعددة، وفي اتجاهات عدة بهدف التوصل إلي استراتيجية محددة ترتبط بوقف إطلاق النار والبناء علي المشهد الراهن، الذي يحتاج إلي تماسك وقبول من الأطراف المختلفة، وليس الجانب الفلسطيني فقط، وهو ما يؤكد علي أن مصر ستستمر في لعب دور مهم ومتراكم، وسيرتبط ذلك بالعمل من داخل القطاع، واستمرار إتمام مشروع إعمار القطاع، خاصة أن الوضع الراهن داخل القطاع في حاجة حقيقية للتغيير مع العمل المستمر والدائم لإتمام مشروعات إعادة تهدئة الأوضاع وإتمام المشروعات المرحلة منذ سنوات نتيجة للممارسات الإسرائيلية في القطاع، ما سيتطلب تحركا مصريا كبيرا ومتعددا والعمل علي إقناع الشركاء في القطاع وخارجه بالعمل وإفساح المجال أمام سكان القطاع وتفويت الفرصة أمام الفصائل غير المنضبطة التي تسعي لدفع القطاع للمواجهة مع إسرائيل، وفي ظل تصعيد إسرائيلي مقابل يدفع به إلي الواجهة اليمين الإسرائيلي المتطرف والساعي للعمل وفق مقاربة أمنية وعسكرية في المقام الأول.

المسار الثاني: تحرك مصر مع التطورات المفصلية بإقناع حركة حماس باستمرار حالة التهدئة والانتقال الي مرحلة لاحقة من الاستقرار السياسي والأمني، مع إقناع حركة الجهاد الفلسطيني بأن الاستمرار في إعادة تهدئة

الأوضاع في القطاع مهم ومطلوب لإعاشة المواطن في القطاع مع توفير الخدمات المطلوبة، والتي سبق أن طرحتها إسرائيل عقب المواجهة قبل الأخيرة وسوف تقوم مصر في هذا المسار بتسويق منظومة التسهيلات الاقتصادية المنشودة، والتي يحتاج إليها القطاع مع إقناع إسرائيل بأن من مصلحة الجميع العمل علي أرضية من الخيارات المتسعة مع عدم الصدام والدخول دوريا في مواجهات أمنية.

المسار الثالث والأخير: سعي مصر لتطويق كافة الإشكاليات الراهنة والمحتملة، خاصة أن مصر لديها اتصالاتها الكبيرة والمتعددة مع الأردن، ومع كل القوي الفلسطينية في الضفة والقطاع، ما يمكن أن ينقل رسالة مصرية استباقية إلي إسرائيل بقدرة مصر علي تحقيق الاستقرار، حتي مع عدم اتمام استئناف الاتصالات السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل نتيجة لاعتبارات سياسية متعلقة بالوضع في إسرائيل، وعدم القدرة علي الدخول في مفاوضات حقيقية، إذ إن الوضع الراهن قد لا يخدم أي طرف .

الخلاصة:

قادت مصر جهودا للتهدئة، إذ تقدمت بمبادرة لوقف إطلاق النار، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أن هذه الجولة الأحدث، من المواجهات بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي، تؤكد أن غزة باتت ساحة لتصفية الحسابات من جديد، بين إيران من جانب وإسرائيل من جانب آخر، في وقت يدفع فيه المدنيون الفلسطينيون ثمن التكلفة الباهظة للحرب.

أن الدور المصرى فى الأزمة قد تفادى الدخول فى معركة فرعية بين حماس والجهاد حول من له سلطة إدارة عمليات المقاومة ضد إسرائيل، وأصرت مصر على أن مبادرتها هى مبادرة من أجل حماية الشعب الفلسطينى بالدرجة الأولى، وأن اتصالاتها لإنهاء الأزمة لا تفرق بين أى من أطرافها المباشرة

وغير المباشرة، وأنها تتعامل مع طرفين أساسيين هما إسرائيل والفلسطينيون، وأطراف دولية مساعدة تسلم بأهمية قيادة مصر لجهود استعادة الهدوء، وبالتالى أسفرت الجهود المصرية عن التوصل لإيقاف إطلاق النار بين إسرائيل وجماعة الجهاد مع تعهد إسرائيلى بالتعاون فى ملف الإفراج عن بعض نشطاء الجهاد الذين ألقت السلطات الإسرائيلية القبض عليهم فى أثناء الأزمة الأخيرة.

ولأن ما تم التوصل إليه بالجهود المصرية، يحتاج إلى إجراءات لبناء الثقة ودعم إيقاف إطلاق النار ليتحول إلى حالة هدوء كامل على حدود الجانبين الفلسطينى والإسرائيلي، فإن مصر التزاما بواجباتها تجاه الشعب الفلسطينى وتجاه الحفاظ على السلام سيتعين عليها مواصلة اتصالاتها مع كل الأطراف فى الأسابيع القليلة المقبلة لمنع عودة التدهور مجددا بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي كل الأحوال ستظل القاهرة قريبة من المشهد الفلسطيني، سواء في قطاع غزة، أو في الضفة الغربية، ما سيسهل الكثير من تنفيذ الإجراءات السياسية والأمنية التي قد تمنع أية صدامات واردة ومحتملة في المدى المنظور، خاصة في القدس المرشحة للتصعيد المتبادل في أي توقيت، مع استمرار ممارسات الجانب الإسرائيلي، وتحرش قطعان المستوطنين بسكان القدس واستمرار أعمال الحفر والهدم في المسجد الأقصى، والتي قد تفجر المشهد الأمني في أي لحظة، وهو ما تتحسب له مصر جيدا. وإلي حين تستقر التهدئة بالكامل، فإن مصر ماضية في مسارها لتحقيق الهدوء بالكامل، مع الاستمرار في تنمية دورها في اتمام المشروعات المخطط لها وتنفيذ مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسي بتوافر ٥٠٠ مليون دولار لدعم القطاع، وإعادة تأهيله، وهو ما يؤكد علي أن مصر ستمضي في إطارها دفاعا عن سكان القطاع ولدعم القضية الفلسطينية، والحفاظ علي أرواح الفلسطينيين، وهو ما يؤكد علي أن القضية الفلسطينية ستبقي قضية مصرية بالأساس، وستظل تمثل ركنا ركينا من أركان السياسة الخارجية المصرية.